ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Preference Theory of References and Representations

Safa Sadiq Gaffar Al-khafaji

* *Corresponding author: E-mail* : ameersadiq20@gmail.com

Keywords:
Optimality,
origins of optimality theory,
optimality among Arabs,
linguistic representations.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Feb 2026
Received in revised form 20 Mar 2026
Accepted 22 Mar 2026
Final Proofreading 31 May 2026
Available online 31 May 2026
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This study examines linguists' classifications of linguistic patterns regarding acceptability and optimality—or rather, between optimality and the "residue" of language. This concept is termed "the residue versus optimality." The residue refers to a temporary deviation that can be explained through sub-rules and descriptive variants derived from the original rule. Any rule must inevitably leave a residue, the size of which depends on the rule's degree of generality. While this residue may lack a specific performance condition, it does not breach fundamental grammatical rules. If it violates a sub-rule, it merely loses an optimality condition. Such a violation may lead to classifying the pattern within the residue. Linguists have long been aware of Optimality Theory when evaluating linguistic performance, and remarkably, they focused on applying this theory in practice. The theory has contributed to a deeper understanding of linguistic phenomena, as it explains all linguistic systems by incorporating the pragmatic-communicative aspect, alongside the semantic aspect that Chomsky initially omitted from his theory. This study begins by defining the theory linguistically and terminologically, highlighting its founders, origins, and development. It then presents examples from Quranic recitations, Prophetic Hadith, and poetry, analyzing the linguistic characteristics of these selected samples.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.5.2026.3

نظريةُ الأفضلية المرجعيّات والتمثلات

صفا صادق جعفر الخفاجيّ /وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين

الخلاصة:

جاءت هذه الدراسة للنظر في تصنيفات اللَّغويين للأنماط اللُّغويَّة بين المقبولية والأفضلية، أو لِنقُل بين الأفضلية والمتبقي من اللُّغة، وسميت بالمتبقي مقابل الأفضلية، فالمتبقي هو انحراف مؤقت يمكن تفسيره بوساطة قواعد فرعية، وواصفة تولد من القاعدة الأصل, ولا بد أن تترك القاعدة متبقيًا، يعتمد حجمه على درجة عمومية القاعدة، وهذا المتبقي قد يكون فقد شرطًا من شروط الأداء، ولكنه لا يصل إلى درجة الإخلال بالقواعد الأساسية، فإذا كان يخل بقاعدة فرعية، فإنه يفقد شرطًا من شروط الأفضلية، وقد يصل هذا الإخلال إلى تصنيف النمط ضمن المتبقي, وقد كان علماء اللغة على وعي بنظرية الأفضلية عند

الموازنة بين الأداءات اللُّغويَّة، واللافت للنظر أنهم ركزوا على تطبيق النظرية عمليًا. وقد ساهمت في تحقيق فهم أكثر عمقًا للظواهر اللُّغويَّة فهي نظرية تفسير الأنظمة اللُّغويَّة كافة, بحيث تضمّ الجانب التداولي الاستعمالي, إضافة إلى الجانب الدلالي الذي أهمله تشومسكي من نظريته في بادئ الأمر. وقد بدأت الدراسة بتعريف النظرية، للُّغة واصطلاحًا، وذكر المؤسسين وارهاصات النشأة والتطوّر. ثمَّ عرضت نماذج من القراءات والحديث النبوي، والشعر، وتناولت هذه الدراسة الخصائص اللُّغويَّة بحثاً وتحليلاً في العينات المذكورة.

كلمات مفتاحية: الأفضلية، أصول نظرية الافضلية، الأفضلية عند العرب, التمثيلات اللُّغويَّة.

المقدمة:

تأتي هذه الدراسة استجابة لأهمية نظرية الأفضلية اللُّغويَّة بوصفها أنموذجًا عامًّا يقوم بهيكلة قواعد اللغة وبنائها، إذ تقوم بقراءة الظاهرة اللُّغويَّة من وجوه مختلفة، بحيث تتمكن من إظهار مستوياتها السطحية والعميقة، ولا يمكن إغفال مدى إسهام هذه النظرية اللُّغويَّة اللسانية في جلاء مكونات الظاهرة اللُّغويَّة من حيث مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وقد تناولت النظرية الأساليب والأنماط التركيبية المتمردة على القاعدة بأنها أداءات خالفت القواعدية اللُّغويَّة، ولكنها لا تعد خروجًا عن نظام العربية وواقعها الاستعمالي، وأن لها قيمة تركيبية أسلوبية لا تقل شأنًا عن الاستعمالات التي وافقت القواعد اللُّغويَّة.

وتقسم على قسمين؛ الاستعماليّ والقواعديّ؛ فيقصد بالأول (نحويّا) : جريان القراءة على ألسنة أصحابها وثباتها، وأمّا الثاني: فيقيس مدى مطابقة القراءة (الأداء اللّغويّ) للقاعدة النحويّة، أي مدى مطابقة الاستعمال للقياس؛ فتعدّ القراءة الأكثر تلاؤمًا مع القاعدة النحويّة هي القراءة الأفضل في هذه الدراسة، بل هي الجملة النواة فيها؛ التي يمكن ان تشتق منها جملٌ غير نواة من طريق تطبيق قانون الحذف، والتغيير، وإعادة ترتيب المكوّنات وغيرها؛ لتتولّد منها جملٌ جديدة، وأساليب تعايشت مع بعضها في الاستعمال اللّغويّ((عبابنة, يحيى عطية,اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقي في ضوء نظريّة الأفضليّة، الصفحات ٢٥-٣٠)

فإذا طبقت نظريّة الأفضليّة على العربيّة؛ فلا بد من أن تقسم إلى هذين الضربين؛ حتى يكون بالمستطاع الخروج من الصدام بين القاعدة النحويّة، والتدريج الاستعمالي في العربيّة .

وبالتالي؛ فهي نظريّة تُعنى بالتدريج اللّغويّ على وفق انسجام التراكيب اللُّغويَّة مع القواعد اللُّغويَّة، بحيث تفاضل بين عدد من التراكيب اللُّغويَّة لتحديد أكثرها أفضليّة، وأقلها انتهاكا للقاعدة النحويّة؛ فالمخرَج الأفضل لنظام لغويّ ما – الأداء اللّغويّ الأفضل– هو ما يحقّق أقل انتهاك مكلف للقاعدة اللُّغويَّة، مع العلم أنّ هذا الانتهاك يجب أن لا يقترب من العلامات الجوهريّة الأساس للقاعدة .

-التعريف بنظريّة الأفضليّة:

(الأفضليّة) بين اللّغة والاصطلاح:

١. الأفضليّة في اللّغة:

إنّ المعنى الذي تناقشه هذه المادة هو الزيّادة؛ وفيه ذكرَ ابن فارس : " الفاءُ والضادُ واللامُ أصلٌ صحيحٌ يدلّ على زيادةٍ في شيء, من ذلك الفضل: الزيادة والخير، والإفضال الإحسان،.." (ابن فارس، مقاييس اللُّغة: مراجعة أنس محمد الشامي، ٢٠٠٨, مادة فضل)؛ وجاء في لسانِ العرب: "الفَضْل والفَضِيلة مَعْرُوفٌ: ضدُّ النَّقْص والنَّقِيصة، وَالْجَمْعُ فُضُول... والفَضِيلة: الدَّرَجة الرَّفِيعَةُ فِي الفَضْل، ... والفِضَال والتَّفاضُل: التَّمازِي فِي الفَضْل. وفَضَّله: مَزَّاه. والتَّفاضُل بَيْنَ الْقَوْمِ: أَن يَكُونَ بَعْضُهُمْ أَفضَل مِنْ بَعْضٍ ...وفَضَّلته عَلَى غَيْرِهِ تَفْضِيلًا؛ إِذا حكَمْتَ لَهُ بِذَلِكَ أَو صيَّرته كذلك... وَيُقَالُ: فَضَلْت الرَّجُلَ: غَلَبْتُهُ" (ابن منظور, لسان العرب، ١٩٩٣، صفحة ١١)

وبهذا تكون (الأفضليّة): زيادةً في الفضلِ على مفضول؛ وهي مصدر صناعيّ من الاسم (أفضل) ((رزايقيّة محمود, نظريّة الأفضليّة اللّغويّة -دراسة تأصيليّة في التراث النحويّ العربيّ؛ مجلة المعيار, ع ٢٦ – مج ٦٣، صفحة ١٤٥)

٢.الأفضلية اصطلاحاً:

لقد وضع منظرو الحداثة اللُّغويَّة عددًا كبيرًا من التعريفات لنظرية الأفضلية يمكن إجمالها في أنَّها: "تفاعل المعايير اللُّغويَّة بعضها مع بعض وفقا لسلّم تفاضلي يرتب الشروط اللُّغويَّة من الأهم إلى الأقل أهميةً، ثم تعرض النصوص اللُّغويَّة على هذه المعايير واحداً تلو الآخر وفقًا لسلم الرتب التفاضلية، فإن توافق النصُّ معها جميعها حققت شرط الأفضل اللُّغويَّة" (القيسي أحمد عبد المجيد, نظرية الأفضلية اللُّغويَّة، ٢٠١٧، صفحة ٢٤), ووفقًا لما وضع المنظّرون من مفهوم لهذه النظريّة؛ يتبيّن – لنا – أنّ المعايير اللُّغويَّة تمثّلُ أسَّ هذه النظريّة .

فنظريّة الأفضليّة أو التفاضليّة (Optimality Theory) هي نظريّة لغويّة مستحدثة، تهدفُ إلى تفسير النظام اللّغويّ على وفق نظرة تقوم على أساس تفضيل صيغة لغويّة على صيغة أخرى؛ بالنظر إلى أنّ إحدى الصيغتيّن تكبّدت الحد الأدنى من الانتهاكات لعدد من القيّود الموضوعة لعمليّة التفاضل؛ وبالتالي تكون الصّيغة التي تكبّدت أقلّ عددٍ من الانتهاكات للصيغة الفضلى من وجهة نظر هذه النظريّة وهذه الفكرة عبّر عنها (رينيه كاجرRene Kager) بقوله: "إن الصيغ السطحيّة تمثّل حلولًا مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها تلك المطالب المتضادّة لعدد من القيّود، فنجد أن تفضيل صيغة سطحيّة ما، يعتمد بالأساس على كونها تتكبّد الحدّ الأدنى من الانتهاك لقائمة محددة من القيود المنتهكة، التي تنتظم بدورها في تسلسليّة تعكس ترتيبًا مخصصًا لغويًا" (فيصل بن محمد المهنا، التفاضليّة في التحليل اللّغويّ، ٢٠٠٤م، ونظريّة الأفضليّة اللّغويّة -دراسة تأصيليّة في التراث النحويّ العربيّ، صفحة ١٤٥)

النشأة والتأسيس:

يعود التاريخ الأولي إلى الظهور نظرية الأفضلية إلى عام ١٩٧٠ كما يرى جون مكارثي (McCarthy John)(لغويّ أمريكيّ, ولد في ٢٩ أبريل ١٩٥٣, في ميدفورد في الولايات المتحدة)؛ بديلًا لنظريّة النحو التوليديّ؛ بتنظير برنس وسمولنسكي (آلان برنس Alan Prince؛ هو لغويّ أمريكيّ، ولد في ١٩٤٦، وبول سمولينسكي Paul Smolensky؛ هو لغويّ أمريكي, ولد١٩٥٥؛ وأستاذ كريجر آيزنهاور للعلوم المعرفيّة بجامعة جونز هوبكنز، وباحث رئيس أوّل في أبحاث مايكروسوفت، ريدموند واشنطن، ينظر: نظريّة المثلى، برنس وآلان وبول سمولينسكي (١٩٩٣)، تقييد التفاعل في القواعد التوليديّة، بيسكاتواي، مركز العلوم المعرفيّة، رابط: https://en.m.wikipedia.org/wiki/Paul_Smolensky)؛ فجاءت أهم التطويرات التي تلت البرنامج المصغّر لها في منتصف التسعينيات من القرن الماضي في الكتاب الموسوم ب (Optimality Theory), إذ طرحا فيه نظريّة بديلة لنظريّة النحو التوليديّ هي نظريّة الأفضليّة, وقد أوّلاها (رينيه كاجر) الاهتمام ونشر كتاب حولها بعنوان "optimality theory" وضح به النظرية ذاكرًا ماهيتها، وأهدافها، ومميزاتها، وغير ذلك، وقدمها للقراء العربي فيصل بن محمد المهنا ترجمة لكتاب "النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي" لمؤلفه رينيه كاجر عن الإنجليزية، الصادر عام ٢٠٠٤م. (نعوم تشومسكي, آفاق جديدة في دراسة اللّغة والذهن ، صفحة ٧٠)؛ إذ أشار جون مكارثي إلى ما كان معروفًا آنذاك إلى أنَّ التراكيب والصوتيات كانت متأثرة ومقيدة بالقواعد، مصنفًا هذا التأثير على نوعين (جان جاك لوسركل، عنف اللُّغة: الترجمة: محمد بدوي، ٢٠٠٥، صفحة ٩):

١. عمليات تُوقَف وتُقيد بناء على مُقَيَّدات المخرجات وهي القواعد.

٢. إطلاق العمليات السابقة بناء على قواعد المخرجات.

وبناءً على هذا إمَّا أن تقيد عمل القواعد، وبهذا لا تحتمل القواعد جميع الاستعمالات اللُّغويَّة، وإمَّا أن تُجعل قواعد اللُّغة مرنة لاستيعاب جميع الاستعمالات اللُّغويَّة.

انبثاق نظريّة الأفضليّة:

إنّ نظريّة الأفضليّة اللُّغويَّة ليست امتدادًا وتطويرًا لنظريّة النحو التوليديّ لتشومسكي؛ بل هي بديلٌ لنظريّة النحو التوليديّ؛ التي عُدَّت النظريّة الأولى في فهم الظاهرة اللُّغويَّة لأكثر من أربعة عقود، ولكنّ صدور النظريّة التوليديّة التحويليّة التي افتُرض فيها وجود تركيب باطنيّ وآخر ظاهريّ لكلّ جملة؛ هو الذي نظّم العلاقة بين التراكيب من طريق قوانين تحويليّة – تزامنيّة مع عدد كبير من محاولات التطوير والتغيير التي تثبت فاعليّة تفكير تشومسكي, وديناميّته, وتقبُّله للنقد الذي يمكن أن يوجّه إلى نظريته, وأحسَّ هو نفسه بأنّ نفيه الضبط والربط عن اللّغة, وتمسّكه بالجانب العقليّ أدى إلى هندسة اللّغة بعيدًا عن التداول الاستعماليّ ووظيفتها القابلة لكثير من العناصر التي لا يمكن إخضاعها برمّتها للجانب العقلانيّ . وظلّت النظريّة متمسّكة بمسألة تعدد البنى لصور الأداءات اللُّغويَّة؛ انطلاقًا من أنّ القواعد اللُّغويَّة المخزّنة في النظام اللّغويّ المجرد هي التي تحكم الصورة الذهنيّة للأداء اللّغويّ قبل أن يمر بمرحلة

القوانين التحويليّة, التي تعمل على إجراء التغييّرات المناسبة التي تظهر في الواقع الماديّ المنطوق (سمير شريف استيتة, اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج, ٢٠٠٥، الصفحات ١١٧-١١٨)

ولم يخضع صاحب النظرية لنقد الجانب العقلي أبدًا، بل اقتنع بضرورة سماع النقد، فوجد أنَّه صحيح في بعض جوانبه، لذا أصدر أهم تطوير على النظرية بصورة حادة في عام ١٩٩٤م، وهو ما أطلق عليه البرنامج المصغّر (البرنامج الأدنوي) (يحيى عباينة، وآمنة الزعبي, علم اللُّغة المعاصرة مقدمات وتطبيقات،٢٠٠٥، الصفحات ١١٧-١١٨)، ونفى تشومسكي مسألة البنيتين، والجانب العقلاني نفيًا واضحًا على الرغم من أن التحويليين العرب يرفضون الاعتراف بهذا التغيير، ولكن تشومسكي أعلنها صراحة، بعد أن اتجه إلى الجانب الفكري، وللتأكيد أن أهم التطويرات التي تلت البرنامج المصغّر كانت نظرية الأفضلية التي جاء بها برنس، وسمولنسكي، وعرّف بها جون مكارثي كبديلًا للنظر التوليدية، التي فتحت المجال واسعًا أمام تنوُّع الأداءات اللُّغويَّة، وهذا التنوع في الأداء قد أطاح بجزء كبير من الجانب العقليّ للنظرية التوليدية التحويلية، وفتح المجال أمام اللغويين العرب لتطوير مفهوم الأفضلية قبل أن تطيح به تطويرات النظريات اللُّغويَّة، إذا إن التطوير متسارع، وهذا ما جعل تشومسكي قادرًا على صياغة وصف دقيق للنظرية اللسانية على أنها "ثورية" (نعوم تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللُّغة والذهن، ٢٠٠٥، صفحة ٦٩)، واللغويون العرب ما زالوا في كثير من أحوالهم عند النظرية التركيبية (فيرث) وتطوير (هاليداي)، أو عند البنى النحوية على أفضل تقدير (هدى رشيد, التداوليون والأساليب النحوية (الدكتور خالد ميلاد إنموذجًا),٢٠٢٤، صفحة ٨).

وقد قدم رينيه كاجر لنظرية الأفضلية (التفاضلية) أو المثلوية- المقابل العربي الذي اختاره حمزة بن قبلان المزيني للمصطلح (optimality) في ترجمته لكتاب "آفاق جديدة في دراسة اللُّغة والذهن لـ"نعوم تشومسكي (نعوم تشومسكي, آفاق جديدة في دراسة اللّغة والذهن ، صفحة ٧٠), التي تُعنى بتحليل مناحي النظام اللغوي كافة، محاولة تفسير النظام اللغوي بمستوياته التحليلية كلها، وإثبات قدرتها على التعامل تحليليًا مع هذا النظام بمفهومه الشامل(النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، المقدمة: رينيه كاجر، (هـ، ط)). فهي: "نظرية القدرة الاستيعابية للغة البشرية" (رينيه كاخر, النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، صفحة ٤)، أي القدرة الاستيعابية لكل المفردات والتراكيب التي تتحرك في الواقع البشري، وهي أيضًا "نظرية القيود المنتهكة" (رينيه كاخر, النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، صفحة ١٢٥)، أي نظرية الاستعمالات اللُّغويَّة الواردة عن أصحاب اللُّغة المنتهكة لشرط من شروط القاعدة لنحوية. فاللُّغة تلجأ إلى الانزياح مدفوعةً بالحاجة إلى تنظيم المعلومات من أجل التواصل الأمثل، أي الأفضل (نعوم تشومسكي, آفاق جديدة في دراسة اللّغة والذهن ، الصفحات ٧٠-٧١).

وقد جاءت هذه النظرية لتفسير الانظمة اللُّغويَّة، والكشف عن حقيقها، وتحقيق فهم أكثر عمقًا للظواهر الصوتية، والصرفية، والنحوية، ومع ظهور هذه النظرية يسعى الباحثون لتقديم خدمة جديدة للقراءات المخالفة للقاعدة اللُّغويَّة، وذلك بتطبيقها على التراكيب القرآنية غير القواعدية، التي لا تخضع للقاعدة،

نتيجة لخرمها جزئية معينة منها، ذلك أن بعض النحويين وقعوا في مشكلة عندما أعلنوا خطأ بعض التراكيب القرآنية؛ لأنهم احترموا الأفضلية القواعدية على حساب أفضلية الاستعمال. إذ غاب عن أذهانهم حقيقة مهمة وهي أنَّ المتكلم مقيد في استعماله للغة بظواهر اجتماعية ونفسية محددة، وغير مقيد بقواعد قاصرة عجزت عن استيعاب لغات العرب جميعها، نتيجة اعتمادهم على مستوى لغويّ معين في التقعيد، يتمثل في اللُّغة الأدبية الفصيحة. وقد بذل الدكتور خليل بنيان الحسون جهدًا كبيرًا في بيان جزء كبير من التخريجات النحويّة المخالفة للقياس في كتابه (النحويون والقرآن)، انتهى إلى حقائق ملموسة تجسد في المرجعيات الاجتماعية والاستقراء الناقص.

وهذه الأداءات اللُّغويَّة التي نشأت نتيجة للاحتكاك الاجتماعية التي وسمت أحيانًا أنَّها أداءات غير واعية تعرف القواعد جيدًا، فهي تراكيب تجاوزت القاعدة النحوية، إلّا أنَّها جزء أصيل في جسم اللُّغة ونظامها، وما يثبت ذلك توجيه النحاة، وإخضاعهم هذه التراكيب الشاذة –برأيهم– للقاعدة اللُّغويَّة، فمهمة توصيف هذه الاستعمالات، وتقعيدها تبقى واجبة على النحويين.

كما أنَّ الأداءات اللُّغويَّة التي لا تسير حسب قواعد اللُّغة أي لا تخضع للقاعدة، التي تفلت منها وجدت عند المبدعين، والشعراء، والصوفيين، والقرَّاء، ومن شابههم ((جان جاك لوسركل، عنف اللُّغة ٢٠٠٦، صفحة ٧). والنحو العلمي كما يرى لوسركل لا يتجاهل هذه الأداءات اللُّغويَّة التي أطلق عليها مصطلح "المتبقي" في اللُّغة، بل ينظر إليها، ويفسر ذلك اجتماعيًا، أو لغويًا (فندريس، اللُّغة: الترجمة: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، ١٩٥٠، صفحة ٣٥). وهذا العمل شبيه الأعمال التي يقوم بها منظرو الحداثة اللُّغويَّة، وهي حقائق تستند إلى الواقع الثقافي والبيئي المحاز والمنتج للغة.

خصائص نظريّة الأفضليّة اللُّغويَّة (رينيه كاخر, النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، الصفحات ١-١٠):

***الكونيّة:** وهي أن ترتكز القواعد على نظريّة عامة؛ أي أن تكون النظريّة غير مرتبطة بلغة معينة ارتباطًا يجعلها غير صالحة للتطبيق على لغات أخرى؛ فإذا ارتبطت قواعد معينة بلغة ما, وعجزت تلك القواعد عن الاتصال أو الاقتراب من اللّغات الأخرى؛ فإنّ هذا يحرّم تلك القواعد الخاصة من العموميّة, والعالميّة, ولا شك أنّ عالميّة القواعد تجعل القواعد أقدر على كشف حقائق أيّة لغة؛ لأنّ القواعد العالميّة تفيد من التعامل مع عدة لغات فتُضفي على البحث اللّغويّ أبعادًا جديدة وطريفة أحيانًا (الخولي محمد علي, قواعد تحويليّة للّغة العربيّة، ١٩٩٩، صفحة ٣٢)؛ فالفكرة الرئيسة في هذه النظريّة تكمن في إيجاد قواعد عالميّة كبيرة شُيّدت من خلالها قواعد النحو الفرديّة؛ ويمكن القول إنّ المفهوم الذي يسعى إليه أصحاب هذه النظريّة – في أنقى صورة – : أنّ النّحو العالميّ يوفّر مجموعة من القيود العامة للّغة, وهذه القيود تكون متضاربة في اللّغات الفرديّة . وتختلف اللّغات في المقام الأول في حلّ النزاعات بين القيود من خلال ترتيب هذه القيود العالميّة في التسلسلات الهرميّة؛ بحسب السيطرة الصارمة للقيود، وتحدّد الظروف التي يتم بموجبها انتهاك القيود (Alan Prince and Paul Smolensky

Optimality Theory Constraint Interaction in generative Grammar ROA Version، الصفحات ٣-٤) (العمامرة سالم عايد صباح, توجيه التَّراكيب القرآنيّة في معاني القرآن للفراء بين الأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعمإليّة, ٢٠١٦، صفحة ٢٥)

***الانتهاكيّة:** لاشكّ أنّ صناعة النَّحو تقوم على استخرج القواعد من المسموع, وهو بعض اللّغة لا كلها، ثم يقوم النُّحاة بتطبيق هذه القواعد على ما لم يسمع، وذلك بواسطة القياس (تمام حسّان, الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب, ٢٠٠٠، صفحة ٥٧)، ولما كان استخراج القواعد من المسموع؛ وهو لا يمثل جميع اللّغة ولا يشملها كاملة؛ فلا ريب ان تُنتهك وتُخرق بعض القواعد عند تطبيقها على بعض النصوص الصحيحة التي وردت ضمن عصر الاحتجاج؛ فالاستقراء لم يشملها، وقصر عن استقصائها, والأسباب كثيرة منها الأسس التي اعتمدها النحاة في التقعيد؛ فضلًا عن الطريقة التي جمعت بها اللّغة (العمامرة سالم عايد صباح, توجيه التَّراكيب القرآنيّة في معاني القرآن للفراء بين الأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعمإليّة, ٢٠١٦، صفحة ١٧).

فعليه يمكن تطبيق **نظريّة الأفضليّة** على قواعد النَّحو العربيّ، فإذا كان الانتهاك في حدّه الأدنى, بحيث لا يؤدي الى اختلال التركيب, ويفقده الصحّة فإنّه يقبل، ولا ترفضه الأفضليّة, وأما إذا كان هذا الانتهاك، أوالخرق يؤدّي إلى اختلال التركيب، وفساد المعنى، فإن الأفضليّة ترفضه, ولا تقبله .

***الترتيب:** يبنى الترتيب على فكرة أنّه لا يمكن لأيّة صيغة أن توافق كل القيود في الوقت نفسه؛ فيلزم أن تكون هناك آليّة الانتقاء على ترتيب تسلسلي للقيود؛ بحيث تكون للقيود الأعلى ترتيبًا الأولويّة على تلك الأدنى ترتيبًا, وفي الوقت الذي تكون فيه القيود كونيّة؛ فإنّ الترتيبات ليست كذلك, فالاختلافات في الترتيب هي مصدر التباين عبر-اللّغات (رينيه كاخر, النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، صفحة ٥). فالنحو الكليّ يوافر مجموعة من القيود, ولكن خصوصيّة كلّ لغة تُلزم -في عمليّة ترتيب القيود – أن تكون من الأهمّ إلى الأدنى أهميّة .

***الشموليّة** : وتبنى على أنّ التجاوزات اللُّغويَّة غير مقتصرة على تركيب الجملة قواعديّا, أي المستوى النحويّ فقط؛ بل تشمل المستوى الصرفيّ والصوتيّ .

***التوازي** : فعند عرض التراكيب على وفق جداول الأفضليّة التي تصنف النمط وفقًا للقواعديّة؛ فإنّ هذا المبدأ هو الذي يحكم ترتيب القيود القواعديّة, ليفي هذا الترتيب بمجموعة الصيغ أو التراكيب. ففي القواعد اللُّغويَّة فإنّ التوازي معروف -أيضا- بمصطلح (الهيكل المتوازي) أو (البناء المتوازي)؛ وهو التوازن داخل الجمل ذات الأصل الواحد والمؤدّى التركيبيّ الواحد من العبارات المتماثلة أو ذات البنيّة النحويّة الواحدة إذا كان الأمر يخص المستوى التركيبيّ (النحويّ)، وربّما التقى هذا المبدأ مع المستوى الدلاليّ البلاغي أحيانًا (عبابنة, يحيى عطية,اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقي في ضوء نظريّة الأفضليّة, ٢٠١٧، صفحة ٤٠).

مكوّنات نظريّة الأفضليّة :

تتألف نظريّة الأفضليّة من ثلاثة مكوّنات, مكوّنين أساسيّن, وثالث ملتحق بهما؛ هنَّ الآتي (رينيه كاخر, النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، الصفحات ٧-١٠):

١. المولِّد (generator): يتكفّل المولّد في نظريّة الأفضليّة بمهمة توليد عدد غير محدّد من المترشّحين أو التحقيقات الممكنة لمدخل ما.

٢. المُقيِّم (evaluator): ويضطلع بمهمة تقييّم المترشحين، وهو يختلف من لغة إلى أخرى؛ استنادًا إلى قيّد التراتب الخاصّ بكل لغة.

٣. القيود (contraints): وبما تنماز به القيود في نظريّة الأفضليّة من صفة الكونيّة (universality)؛ فإنّ القيدَ هو نفسه في كلّ اللّغات؛ وأمّا أصناف القيود؛ فتقسم إلى أنواع متعددّة؛ أهمّها :

أ. قيود الوسم (Markedness constraints): ومفهوم الوسم يحيل إلى قيمتيّن لأنماط البيانات، فإمّا أن تكون موسومة أو غير موسومة, وما هو غير موسوم تحتفظ به كلّ الأنحاء، أما الموسوم فلا تلتجئ إليه الأنحاء إلّا لخلق التقابل . وبناء على ذلك تفترض قيود الوسم متطلّبات في التشكيل البنيوي الصّحيح للمُخرَج .

ب. قيود الوفاء (Faithfulness constraits): تتطلّب هذه القيود أن تكون أشكال السطح (المخرجات) متماثلة مع الأشكال التحتيّة (المدخلات) .

أقسام النظرية:

١. **الأفضلية الاستعمالية:** ويقصد بها جريان القراءة على ألسنة أصحابها، وثباتها.

٢.**الأفضلية القواعدية:** ويقصد بها مدى مطابقة القراءة (الأداء اللغوي) للقاعدة النحوية، أي مدى مطابقة الاستخدام للقياس. فتعد القراءة الأكثر تلاؤما مع القاعدة النحوية هي القراءة الأفضل في هذه الدراسة، بل هي الجملة النواة فيها. التي يمكن أن تشتق منها جملًا غير نواة عن طريق تطبيق قانون الحذف، والتغيير، وإعادة ترتيب المكونات، وغيرها لتتولد منها جملًا جديدة، وأساليب التعايش مع بعضها في الاستعمال اللغوي.

فإذا طُبقت **نظرية الأفضلية** على العربية فلا بد من أن تقسم إلى هذين الضربين؛ حتى يخرج من الصدام الواسع بين القاعدة النحوية، والتدريج الاستعمالي في العربية. فهي نظرية تُعنى بالتدريج اللغوي وفقًا لانسجام التراكيب اللُّغويَّة مع القواعد اللُّغويَّة، بحيث تفاضل بين عدد من التراكيب اللُّغويَّة لتحديد أكثرها أفضلية، وأقلها انتهاكًا للقاعدة. فالمخرج الأفضل لنظام لغوي ما- الأداء اللغوي الأفضل- هو ما يحقق أقل انتهاك مكلف للقاعدة اللُّغويَّة، مع العلم أن هذا الانتهاك يجب أن لا يقترب من العلامات الجوهرية الأساسية للقاعدة.

وتسعى **نظرية الأفضلية** إلى كشف العلاقة بين العموميات في اللغات (القواعد العامة)، والخصوصيات، وكيف تختلف القيود في فعالياتها من لغة إلى لغة، فخصوصية اللُّغة العربية ممثّلة بعمرها الطويل، وسعة مساحة الأداء اللُّغوي فيها، فهي تختلف عن اللغات التي يُعرف أنها قصيرة العمر نسبيًا، كاللُّغة الإنجليزية التي تعدُّ الآن اللُّغة الأولى في العالم، ويتمثّلُ اختلافها عنها بتعدد المستويات اللُّغويَّة الصحيحة فيها، فيمكن أن تُحصى في اللُّغة العربية صور كلامية بعدد الناطقين فيها، بحيث لا يوجد كاتب يكتب كما يكتب كاتب آخر على حد السواء، لا قائل كذلك. بل لكل فرد منهج خاصّ في الأداء يتميز به عن أفراد جماعته؛ فالمتساويان تربية وتعليمًا قد يشربان من كأس واحدة ثم لا يتناطقان بالكلام على صورة واحدة كما يرى محمد بن عبد الله دراز (درزار محمد بن عبد الله، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن الكريم, ٢٠٠٥، صفحة ١٢٣)، في حين أنَّ أغلب اللغات الحية الأخرى تمثلُ صورتين من صورة الأداء: الصورة الصحيحة، والصورة غير الصحيحة، ولكن يوجد في العربية أكثر من صورة الصحيحة، وهو أمرٌ خاضع لعملية شديدة التعقيد والتشعُّب، ويعتمد على الرواية التي تتميز بها عملية جمع اللُّغة العربية من مساحات جغرافية شاسعة، واعتبارات ديموغرافية تستند إليها اللُّغة اللُّغويَّة، زيادة على ما قام به علماء اللُّغة العربية من عمليات مضنية لتقعيد اللُّغة.

ومن هنا يمكن أن يُبدأ في تحديد أطر النظرية مستندين إلى الأداء والقواعد التي وضعوها، ومن أجل توضيح الأمر، فإنه يجب أن ينظر إلى اللُّغة نظرة تجمع بين المستويين: الأدائي، والتقعيدي، فالقاعدة تشتمل على جزء من اللُّغة، وأما الأداء، فهو اللُّغة كلها، وفي هذه الحالة يجب أن ينظر إلى الأداء اللغوي نظرة تحمل احترامًا كبيرًا أكثر من تلك النظرة إلى القاعدة؛ لأنها من وضع أبناء المؤسسة النحوية التحليلية، وليس من ضمن اللُّغة نفسها بالضرورة، فقد أحسن النحويون التحليل، وإن لم تنطبق قواعدهم على جسم اللُّغة كلها.

وهذه الدراسة لا تهتم بمحاولة إخضاع الأداء اللغوي لقواعد النحاة، بل تهتم عند عرضها على الأفضلية بما يمكن أنَّ تكون معارضة لهذه القواعد، فيمكن أن يحترم الأداء شرطًا من شروط القاعدة، مع هذا، يظلُّ الأداء صحيحًا؛ لأنه حقق إحدى الأفضليتين، وهي الأفضلية الاستعمالية، ولكنَّه لم يلتزم بالقاعدة التي وضعها النحويون استنادًا إلى شروط التقعيد عندهم، وهو أمر من شأن اللُّغة، إذا نقص شرط من شروط القاعدة، فإن الأداء يظل محققًا لغويته، وانتماءه إلى اللُّغة التواصلية، عندما يتحقق هذا، فإنه يمكن أن توضع تفرعات تستند إلى اللُّغة نفسها من دون أن تُحكِّم القاعدة بالأداء؛ ومن ثم خصوصية للأفضلية في اللُّغة العربية، تنطلق هذه الخصوصية من أوجه الاستعمالات اللُّغويَّة المختلفة؛ لأنَّها تشتمل على أفضليتين يجب أن تتحقق الأولى: **هي الأفضلية الاستعمالية** الواردة عن العرب، ثمَّ الأفضلية الثانية –**الأفضلية القواعدية**– التي قد تنقص بعض العناصر من التراكيب اللُّغويَّة ممَّا يؤدي إلى التدريج اللُّغوي بحسب الأفضلية، وهنا لا بُد من الإشارة إلى تجاوز ابن اللُّغة للقاعدة، فعندما يثبت خرم ابن اللُّغة لشرط من شروط الأفضلية، يكون المتبقي.

فالأفضلية هي نظرية القواعد المنخرمة ويبدو ذلك واضحًا في الصور المتعددة، والمختلفة للقراءات القرآنية، واختياراتها القرآنية. (عبابنة, يحيى عطية,اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقي في ضوء نظريّة الأفضليّة, ٢٠١٧، الصفحات ٢٥-٢٦)

واستثمر د. عبابنة نظريّة الأفضليّة في توجيه الأداءات اللُّغويَّة الخارجة على القواعد المعياريّة (عبابنة, يحيى عطية,اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقي في ضوء نظريّة الأفضليّة, ٢٠١٧، صفحة ٨٢)؛ بتطبيقها على نصوص اللّغة العربيّة ؛ بمراعاة خصوصيتها ويكاد يجمع مطبّقوا **نظريّة الأفضليّة** على قولهم أنّها جاءت ردًّا على منهج القدماء بفرضهم أطرًا زمانيّة ومكانيّة واعتمادهم على مستوى معين من الكلام وبناء القاعدة على الأعمّ ، والأغلب ، ممّا أدّى إلى أنهم بنوا وأحكامهم وقواعدهم باستقراء ناقص لكلام العرب ؛ حرّموا فيه الكثير من الأساليب والأنماط اللُّغويَّة من التقعيد والقياس عليها ؛ وخلطهم بين المستويات اللُّغويَّة المختلفة، وعدّهم كلّ ما يسمعونه عربيّة، متناسين شيئًا مهمً، وخطير الأثر، وهو أن ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعدّدة، ينبغي التَّفرقة الحاسمة فيها بين المستويين: اللّغة الفصحى، ثم مستوى اللهجات(العمامرة سالم عايد صباح, توجيه التَّراكيب القرآنيّة في معاني القرآن للفراء بين الأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعمالِيّة, ٢٠١٦، صفحة ١٨). (علي أبو المكارم، أصول في التفكير النحويّ،٢٠٠٦، الصفحات ٣٧-٣٨)

التمثلات اللُّغويَّة:

كان بعض النحاة القدماء ومن سارَ على نهجهم ينظرون إلى عملهم في وضع القواعد نظرتين: **الأولى** منهما هي إنه لم يكن كاملًا، فقد اقترب من الكمال، فتمسّكوا بالقاعدة التي وضعوها. **والثانية**، وهي أكثر أهمية من الأولى، هي نظرتهم إلى أنَّ اللُّغة كلها قواعدية، وأنَّ أبناء العربية منصاعون للقواعدية. فصار تفسير أي أداء لغويّ منطلقًا من القواعدية (اللُّغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية: ٨٤). فما جاء موافقًا لهذه القواعد حكموا صحته وأخذوا به قاسوا عليه، وأما إذا كان مخالفًا لها فقد وصفوه بمصطلحات عدة، مثل: (شاذ)، و(لغة)، و(ضرورة شعرية)، و(خطأ)، و (خلط)، و(ردي)، و(قبيح)(القاعدة النحوية بين التنظير والتطبيق، جامعة يرموك، إربد-الأردن، ١٩٨٥م: ٤٦). ولعل أول من طبّق هذه النظرة القواعديّة التي جعلت القواعد أو القياس النحويّ االحكمَ المُهيمِن على جميع الأداءات اللُّغويَّة، هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت:١١٧هـ) لما كان يخطئ الشاعر الفرزدق، ويعترض على ما أنشده الفرزدق (ابن سلام الجمحي, طبقات فحول الشعراء، صفحة ٤٩١/١)

وعضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع* * *من المال إلّا مسحتًا أو مجلفُ

فاعترض الحضرمي على هذا الأداء اللغوي الصادر عن ابن اللُّغة مُحتجًّا بأنَّ القياس النحويّ يأبى رفع (مجلف)، وسأله مُنكرًا: "على أيّ شيءٍ رفعت مجلفًا؟ وأجابه الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأوَّلوا" (عفيف دمشقية , تجديد النحو العربي، ١٩٨١، صفحة ١٢١). وإذا كانت أحداث هذه الرواية صحيحة فقد كان الفرزدق على حقٍّ حين قال للحضرمي (عليكم أن تتأوَّلوا)، إذا نجد

النحاة بعد الحضرمي أكثروا من التأويل لتعليل رفع الفرزدق كلمة (مجلف)، مثل ابن جني وابن يعيش وغيرهما (ابن يعيش: شرح المفصل, ٢٠٠١، صفحة ١٠٤/١). فقد علّله ابن جني قائلًا: "تقديره: لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف، فيرتفع "مسحت" بفعله و"مجلف" عطف عليه. أما ابن قتيبة وإن كان يرفض محاولات النحاة في تخريج البيت السابق القائم على التأويلات- فيقول- بأنَّ الشاعر رفع آخر البيت للضرورة الشعرية. وكذا طريقة بعض النحاة القدماء في نظرتهم إلى الأداءات اللُّغويَّة التي أنتجها أبناء اللُّغة، فهي قائمة على القواعد القياسية المعيارية أو القياس النحوي الذي تزعَّمَه الحضرمي في ذلك الوقت المبكر، ممَّا قد يؤدّي إلى تخطئة النحاة للأداء اللغويّ الصادر عن ابن اللُّغة، لاسيما إذا كان يخالف ما وضعوه من قواعد كما أشرنا إليه سابقًا. أو على أحسن توصيف، نعتوه بالشاذ أو اللغات أو الضرورة الشعرية وحاولوا تفسيره عن طريق التقديرات والتأويلات بغضِّ النظر عن أثر ذلك في تغيير المعنى الأصلي الذي يريده ابنُ اللُّغة أصلًا. وكلّ ذلك ليس إلاَّ لتسويغ قواعدهم القياسية المعيارية أو ما توصف في الدرس اللغوي المعاصر بالقواعد السوسيرية أو القواعد الضيّقة التي تخدم في النهايةِ العلامةَ الإعرابيّة أو الشكليّة على حساب المضمون، أو هي تفسّر العلاقة بين مفردات التركيب اللغويّ الجمليّ.

وممَّا ورد في القرآن والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، أي المراجع الأصيلة لتفسير القضايا اللُّغويَّة المتعددة أدلة على استعمال هذه الأداءات اللُّغويَّة التي لا تعد إلا فروقًا لغوية في الأصل، ولاسيما في مسألة الحذف وممَّا ورد في الشعر حول حذف همزة الاستفهام، قول الشاعر عمران بن حطان (أبو الفتح ابن جنّي, الخصائص,٢٠٠٨، صفحة ٦٨/٢) (ابن الشجري، الأمالي الشجرية ١٩٧٨، صفحة ٢٦٧/١):

فأصبحت فيهم آمنًا لا كمعشر ** * أتوني فقالوا: من ربيعة أم مضر

فيمن قال: أم؛ أيّ: أمن ربيعة أم مضر؟

وممَّا جاء في القرآن، يقول تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ} (القران الكريم, سورة الشعراء, آية٢٢). أراد: أو تلك نعمة؟، ويورد ابن جني (ت:٣٩٢هـ) قول أبي بكر، وغيره حول هذه القضية، إذا يقول:" "الحذف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت "ما" عن "أنفي"، كما نابت "إلا" عن "أستثني"، وكما نابت الهمزة وهل عن أستفهم، ...، فلو ذهبتَ تحذف لحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه. ويتابع ابن جني (ت:٣٩٢هـ) بقوله: "فإن قيل: فلعله حَذَف همزة "أَنَذَرْتهُمْ" لمجي همزة الاستفهام، فكان الحكم الطارئ على ما يشبه هذا من تعاقب ما لا يجمع بينه. قيل: قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام على ما أرينا في غير هذا، فيجب أن يحمل هذا عليه أيضًا" (أبو الفتح عثمان ابن جنّي, المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، صفحة ٢٥).

والمدقق في توجيه ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) للقراءة الشاذة لغة بعد تحليلها، وعرضها على القاعدة اللُّغويَّة التي لا تجيز حذف همزة الاستفهام؛ والأصل أن يذكر؛ لأنَّ حذف الحرف ليس بقياس، والحروف إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، واختصار المختصر لا يجوز، فضلًا من أنَّ هذا الحذف لا يكاد يعرف، ولم يقرأ به القراء السبع.

نستنتج أنَّ اللُّغة استوعبت هذه القراءة، على الرغم من اصطدامها مع القاعدة. فكانت القراءة شاهدًا على جواز حذف همزة الاستفهام بدلالة أم عليها، مع أن بعض النحويين يستقبح الحذف في هذا الموضع، ويمنعه فيما يلبس بالخبر (الطبري، أبو جعفر بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن,٢٠٠٠، صفحة ٣٤٣/١). فصيغة الذكر أفضل، ومناسبة للقاعدة تمامًا، وهذا مما يثبت أن القراءات (الشاذة) لغة أداءات لغوية تشتمل على حقائق لغوية تتصل بلغة الناس، ثبتت أمام القياس، وتدين لثابتها، ومقاومتها، وحياتها إلى شيوع الاستعمال الذي يضع الكلمات في معناها وفي صيغتها كما يرى فندريس (فندريس، اللُّغة: الترجمة: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، ١٩٥٠، صفحة ٢٧٤)، ويقوم عليه تعليل ظاهرة الحذف للتخفيف التي جاءت نتيجة مباشرة لخرم القاعدة، فاللُّغة باستعمالاتها لا ترفض هذا الحذف، وتتميز بعدم خضوعها التام للقواعدية، كل ما كان ثقيلًا على اللسان لا له من عمليةٍ تعمل على تخفيفه، وهذا يعد حافزًا ملائمًا لعملية الحذف، إذا ثبت ذلك في غير موضع في نص القرآني، والشعر، وهذا يؤكد ما جاء به لوسركل من أن "الشواذ" أو "الاستثناءات" ما هي إلّا انحرافات مؤقتة، يمكن تفسيرها عن طريق قواعد فرعية، وقواعد واصفة يتم توليدها من القاعدة الأصل بهدف شرح هذه القراءات، وتفسيرها (جان جاك لوسركل، عنف اللُّغة: الترجمة: محمد بدوي، ٢٠٠٥، صفحة ٧١).

وهذا يذكر بما يسمى باللُّغة الانفعالية، واللُّغة المنطقية، في تكوين الجملة، فاللُّغة المكتوبة، واللُّغة المتكلمة كما يرى (فندريس) تبتعدان حدهما عن الآخر إلى حد أنَّه لا يتكلم كما يكتب، ولا يكتب كما يتكلم إلّا نادرًا، وفي كلِّ حالة يوجد اختلاف في ترتيب الكلمات، إلى جانب الاختلاف في المفردات، وذلك لأنَّ الترتيب المنطقي الذي تسلك فيه المفردات في الجملة المكتوبة ينفصل دائمًا في الجملة المتكلمة التي لها وسائل للظهور، إن قليلًا وإن كثيرًا، ناهيك عن عمليات الحذف، والزيادة، وتسكين المتحرك، والتقديم والتأخير، والفصل بين المتلازمات، وغير ذلك ممَّا تتعرض له الجملة المتكلمة، فالعربية لا يفرض فيها النحو أيَّ نظام إجباري، ولا تتأثر العلاقة المنطقية التي بين كلمات الجملة في شيء إذا غيرنا وضعها، فتقول العربية: "يضرب زيد عمرا"، أو "يضرب عمرا زيد"، أو "عمرا يضرب زيد" من دون أن يؤدي ذلك إلى تردد في معرفة الفاعل، والفعل، والمفعول؛ لأنَّ التحليل المنطقي لا يرى في ذلك أي اختلاف، ولكنَّ هذه الأوضاع الثلاثة ليست على درجة واحدة من الجودة (فندريس، اللُّغة: الترجمة: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، ١٩٥٠، الصفحات ١٨٧-١٩١) وهذا يؤكد أنَّ النظام اللغويّ يسمح بتوليد عدد لامتناه من الأداءات اللُّغويَّة، ومن ثمَّ تخضع هذه الأداء إلى القاعدة النحوية ليتم انتقاء الأداء الأجود أو الأفضل.

وتتمحور الفكرة الرئيسة للنظرية الأفضلية حول المبدأ المنطقي الذي يقيم مستوى نجاح أصحاب اللُّغة في الوصول إلى القدر الأفضل من الأداء المتزن بمدى قدرتهم على تعريف تلكما الكتلتين من القوى المتمايزة، التي تعمل كلٌ واحد منهم باتجاه يعاكس الآخر، فتهدف إحداها إلى تحقيق التمام، في حين تصارع الثانية جاهدة للحفاظ على الإرث (رينيه كاخر, النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي، صفحة ٥٢). هذا مؤشر على تحول النظرة باتجاه عدم إهمال التداول الاستعمالي للأداء اللغوي، والمحافظة على أصالته.

فإنَّ من الأجدر النظر إلى القواعد من خلال الأداءات اللُّغويَّة برمَّتها كما دعا إليه اللغويون الوصفيون الذين لا يستثنون أيَّ شريحة من الشرائح اللُّغويَّة في الدرس اللُّغويّ بكل مستوياته، وإن كانت تخالف القاعدة لاسيما إذا كانت صادرةً عن العرب الذين يُحتجّ بكلامهم وفي مدة الاحتجاج اللغويّ (لغاية ١٨٠هـ). هذا ما يتوافق مع فكرة المتبقي ونظرية الأفضلية. وفي الحقيقة، هذه الفكرة لم تغب عن النحاة القدماء كابن جني الذي أفرد في كتابه (الخصائص) بابًا سمّاه (فيما يرد عن العربيّ مخالفًا لما عليه الجمهور)، ويقول فيه: "إذا اتَّفق شيء من ذلك نُظر في حال العربيّ وما جاء به. إذا كان الإنسان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده ممَّا يقبله القياس، إلّا أنَّه لم يرد به استعمال الّا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأوْلَى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يُحمل على فساده. فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوغًا أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبَّدت معالمها" (أبو الفتح ابن جنّي, الخصائص,٢٠٠٨، الصفحات ٣٨٥/١-٣٨٦) قال ابن جني أيضًا في موضع آخر: "اعلم أنَّك إذا أدَّاك القياسُ إلى شيء ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه" (أبو الفتح ابن جنّي, الخصائص,٢٠٠٨، صفحة ١٢٦/١).

ولعل ما أدرّجه النحاة من الأداءات اللُّغويَّة غير القواعديّة ضمن "الشاذ"، أو "الضرورة الشعرية" التي لها نظير في سعة الكلام، أو "لغات" هو ما يندرج كثير منه تحت ما يُسمَّى في الدرس اللغويّ المعاصر بالمُتبقّي عند العالم الفرنسيّ جان جاك لوسركل في كتابه (عنف اللُّغة). وهو يعني بمجموعة من الأداءات اللُّغويَّة الصادرة عن أبناء اللُّغة التي لا تشكِّل وضعًا مريحًا لقواعد اللُّغة السوسيري المهتمة بالدرجة الأولى بنظام اللُّغة، ثم الكلام والمُهملة إلى حدٍّ بعيد جانبَ الأداء اللغويّ خارج ذلك النظام أيْ المتبقي (جان جاك لوسركل، عنف اللُّغة: الترجمة: محمد بدوي، ٢٠٠٥، صفحة ٩). وذلك كلّه ممّا يعرض اللغويون عن دراسته دراسة جادةً على الرغم من أنَّه ينبغي أن يكون على مستوى واحد من القيمة بالنسبة إلى دارس اللُّغة لكونه جزءًا أصيلًا من اللُّغة، بل إنَّ الكثير من الأنشطة الإبداعية في اللُّغة تقع في هذا الجانب كما ذهب إليه لوسركل. وينسجم المتبقي كذلك مع طبيعة اللُّغة ويحقّق مبادئ المقبولية اللُّغويَّة المتمثلة في الاستعمال الفعليّ عند أبناء اللُّغة، ولا لبس فيه، والشاهد على المسار التاريخيّ لقواعد اللُّغة وتراكيبها، والشاهد على حيوية اللُّغة وقدرتها على تأدية وظائفها كنقل الأفكار والمعلومات، والتواصل،

والتعبير عن العواطف والمشاعر، ورد الفعل الكلاميّ في سياقٍ ما (جان جاك لوسركل، عنف اللُّغة: الترجمة: محمد بدوي، ٢٠٠٥، الصفحات ٤٥-٥٠).

أما مشروعية المتبقي في اللُّغة العربية فهي أمر يشهده الواقع الاستعماليّ للغة. وله خصائص تجعله مختلفًا عمّا يُسمَّى بالضرورة الشعريّة، فالمتبقي ليس مختصًا بلغة الشعر دون النثر لما عثر على عدد غير قليل من الضرائر لشعرية في النصوص غير الشعرية. لذلك يرى يحيى عبابنة أنَّ المتبقِّي في اللُّغة العربية ينبع من أحد من البنود الآتية، وهي (عبابنة, يحيى عطية,اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقي في ضوء نظريّة الأفضليّة, ٢٠١٧، صفحة ٧١):

البند الأول: يكون المتبقي من المساحة الحرَّة التي تتيحها اللُّغة لأبنائها، حيث يجوز لهم أن يمارسوا هذه الحرية، مما يمكّنهم من أن يقولوا ما يريدون في حدود ما سمح لهم تلقائية الأداء غير الواعي.

البند الثاني: يكون المتبقِّي من الضرائر الشعرية في الأصل، ولكنها تسربت من لغة الشعر إلى لغة النثر.

البند الثالث: تسرُّب لغة الاستعمال اليوميّ أو الشعبيّ (أدب القبيلة) إلى لغة الأداء الفصيح (اللُّغة الأدبية المشتركة) (ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٠٣، صفحة ٢٧٩/١). غير أنَّ النحويين أنفسهم لم يفرّقوا بين هذين المستويين من الاستعمال (المستوى اللهجيّ ومستوى اللُّغة الفصحى) في المستوى النحويّ خاصةً إلَّا بعض القضايا النادرة كقضية "ما الحجازية" و "ما التميمية". وتعدّ قصيدة الرجز المصدر الأول من مصادر هذا التسرّب، وإن لم يكن الوحيد، لأنَّه يعد بحق أكثر أصناف الأداء اللغوي قربًا من الروح الشعبية، فهو بمثابة زجل في هذه الأيام (عبابنة, يحيى عطية,اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقي في ضوء نظريّة الأفضليّة, ٢٠١٧، صفحة ٦٣).

ونرى أنَّ القول بأنَّ المتبقي يختص بالأداء التلقائيّ غير الواعي فيه نظر، لأنه قد يشمل ما هو واعٍ خاصة إذا كان من أداءات القرآن الكريم والحديث الشريف الذي يؤدّي وظيفة التخاطب والإبلاغ والتأثير.

ومن شواهد الحديث الشريف يمكن تصنيفها ضمن المتبقي الحديثان اللَّذان أخرج أحدهما البخاريّ في كتاب الأيمان النذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلّم، وأخرج الآخر مسلم في كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة. وهما يخصان قضية استعمال أداة الجواب (بَلَى) موضع الأداة (نَعَمْ) في جواب الاستفهام الموجَب.

ونصُّ الحديث في صحيح البخاري هو: قال الرسول صلى الله عليه وسلّم لأصحابه: "أَتَرضَونَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَتَرْضَونَ أَن تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: وَالَّذِي نَفسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لأَرجُو أَنْ تَكُونُوا نِصفَ أَهْلِ الجَنَّة" (محمد بن إسماعيل البخاري الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله، صفحة ١٣١/٨).

وأما نصُّ الحديث الآخر في صحيح مسلم فهو كما يأتي: قل أبو النُّعمان بن بَشِير: يا رسول الله اشهدْ أني قد نَحَّلْتُ كذا وكذا من مالي. فقال: "أكلَّ بنيك قد نحّلتَ مثل ما نحّلتَ النُّعمانَ؟" قال: لا. قال:

فأشهدْ على هذا غيري. ثم قال: أما يُسرُّكَ أن يَكونوا لَكَ في البرِّ سواءً . قالَ: بلى" (مسلم بن الحجاج القشيري, المسند الصحيح المختصر، صفحة ١٧).

فتقتضي القاعدة النحويّة الإجابة في الحوار السابق بأداة الجواب (نَعَمْ)، لأنَّها تقع بعد الاستفهام المُوجَب للدلالة على تصديق الثبوت، فيمتنع دخول (بلى) لأنَّها لا تقع جوابًا للواجب (أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، حروف المعاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، ٢٠١٠، صفحة ٦٠)، كما هو مستعمل في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب (كيف الحشر)، ونص الحديث الموافق للقاعدة: "أترضونَ أنْ تكونوا رُبُعَ أهلِ الجنةِ؟ قُلْنا: نَعَمْ" (الجامع الصحيح المختصر: كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، رقم٦٥٢٨، صفحة ١١٠/٨). ولكنَّ الأداة التي استعملت في الحديثين السابقين الواردين في سياق الاستفهام الموجب ليست ب(نَعَمْ)، وإنّما هي أداة الجواب (بَلَى) التي وُضعت ليُجابَ بها عن النفي سواء اقترنت به أداةُ استفهام أو لا، وهي تفيد إبطال النفي (أبو محمد بدر الدين, الجنى الداني, تحقيق فخر الدين قباوة، صفحة ٤٢٠).

والملحظ الآخر في الحديث الأوّل السابق أنَّ إعادة السؤال الذي طرحه الرسول صلى الله عليه وسلم بالاستفهام المقرون بالنفي، ثم أجابه الصحابة بـ(بَلَى) لا يمكن أن تكون دليلًا على سهوهم في الإجابة الأولى، أو على أنَّ استعمالهم اللغويّ فيه خطأ أو لحن ليذكَّرهم الرسول صلى الله عليه وسلم ما هو صحيح. وذلك لأنَّ مضمون السؤال الثاني يختلف عن الأول، إذا كان الثاني في أن يكون الصحابة ثلث أهل الجنة، في حين الأوّل كان عن أن يكون ربع أهل الجنة. ومن ثم، لم نجد أيضًا الرسول صلى الله عليه وسلم كرّر صياغة السؤال في الحديث الذي رواه مسلم سابقًا لتكون صياغة إجابة أبي النعمان موافقةً للقاعدة النحويّة العامة. وبالتالي، يمكن القول إنَّ كلا الاستعمالين صحيحان لتحقيقهما أفضلية الاستعمال على الرغم من أنَّها اخترقا عنصرًا واحدًا من عناصر الأفضلية القواعديّة.

الخاتمة:

نظرية الأفضلية اللُّغويَّة هي امتداد، وتطوير لنظريات غربيّة حديثة أهمها نظرية النظرية النحوية التوليدية لـ "تشومسكي"، بل هي بديل لنظرية النحو التوليدي التي تعدُّ النظرية الأولى في فهم الظاهرة اللُّغويَّة، فقد عرّف بها برنس، سمولنسكي، وجون مكارثي كبديل لنظرية النحو التوليدي، التي فتحت المجال واسعًا أمام تنوُّع الأداءات اللُّغويَّة، وهذا التنوُّع في الأداء قد أطاح بجزء كبير من الجانب العقلاني للنظرية التوليدية التحويلية، وفتح المجال أمام اللغويين العرب لتطوير مفهوم الأفضلية قبل أن تطيح به تطويرات النظرية اللُّغويَّة، وعلى هذا الأساس خرجت هذه الدراسة بجملة من النتائج أهمها المقبولية اللُّغويَّة نظرا لطبيعة الاستعمال، ورفض بعض القواعد النحوية نتيجة الاستقراء الناقص، الذّي صدّره النحويون العرب كقاعدة أساسية، ومعيار أوّلي في الحكم على الصواب أو الخطأ. وعلى ذلك تخرج هذه النظرية من حدود البنود اللُّغويَّة الموروثة والأحكام الموضوعة في الشاذ والمهمل والضرورة الشعرية... الخ وما يمت لذلك بصلة. وينطبق هذا على بعض القراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي.

References:

The Holy Quran
- New Horizons in the Study of Language and Mind by Noam Chomsky, translated by Hamza bin Qablan Al-Muzaini, Dar Al-Hiwar for Publishing and Distribution, Egypt, 2009
- al'usul dirasat 'ibstymwlwjyt lilfikr alllghwy eind alearab alnahw - fiqh alllght, albalaghat -, tamaam hssan, ealim alkutub - alqahirat, 2000 mi .
-al'amaliu alshajariatu: abn alshajari, dar almaerifat liltibaeat walnashri, bayrut, 1978m .
-altfadlyt fi altahlil alllghwy, ta; faysal bin muhamad almahna, jamieat almalik saeud- alriyad (alerbyt alsewdy), ta1, 2004m, muqadimat almualif : (z, ha) .(
-aljamie alsahih almukhtasar min 'umur rasul allah salaa allah ealayh wasalam wasunanuh wa'ayaamahu: muhamad bin 'iismaeil bin 'iibrahim abn almughayrat albukhari, tahqiqa: muhamad zuhayr bin nasir alnaasir, dar tawq alnajati, bayrut, t 1, raqm (6642)
-alkhasayisu, 'abu alfath euthman abn jnny, tahqiqu: muhamad eali alnajaar, alnaashiru: almaktabat aleilmiatu, bayrut, lubnan, 1371h, 1952m .
-alqaeidat alnhwyt bayn altanzir waltatbiqi, (risalat majistir), jamieat yirmuk, 'iirbidi al'urduni, 1985m .
-allisaniaat almajal walwazifat walmanhaji: samir sharif astitatan, ealim alkutub alhadithi, 'iirbid, 2005 .
-alllught alearabiat bayn alqawaeid walbaqii fi daw' nazariat al'afdaliati: yahyaa eababinatun, dar alkitaab althaqafii, 'iirbid,. 2017m .
-alllught: findiris, tarjamatu: eabd alhamid aldawakhili, muhamad alqasaasa, maktabat al'anjilu almisriati, 1950m .
-almuhtasib fi tabayun wujuh shawadhi alqira'ati: abn jini, tahqiqa: ealiin linujdi wakhrun, wizarat al'awqaf, 1999m .
--almusnad alsahih almukhtasar yanqul aleadl ean aleadl 'iilaa rasul allah salaa allah ealayh wasalama, tahqiq muhamad fuaad eabd albaqi, tahqiqu: muhamad fuaad eabd albaqi, dar 'iihya' alturath alearabi, bayrut, lubnan .
--alnaba aleazim nazarat jadidat fi alquran alkarim: muhamad bin eabd allah dirzar, aietanaa bihi: 'ahmad mustafaa fadliata, qadim lah: eabd aleazim 'iibrahim almateani, dar alqalam lilnashr waltawzie, 2005m .
-alnazariat altafaduliat fi altahlil allughwi, rinih kakhiri, altarjamatu: faysal bin muhamad, jamieat almalik saeud, ta2004,1 .
tajdid alnahw alerby: eafif dimashqiat maehad al'iinma' alearabii, bayrut, 1981m-.
-tawjih alttarakyb alqranyt fi maeani alquran lilfara' bayn alafdlyt alqwaedyt walafdlyt alastem'ilyt, salim eayid sabah aleamamirat almuhaqaqa: mansur alkafawin, jamieat mutata, 2016m .
-jamie albayan fi tawil alqurani, altabri, 'abu jaefar muhamad bin jirir, tahqiqa: 'ahmad muhamad shakir, muasasat alrisalati, ta2000,1m .
-huruf almaeani, 'abu alqasim eabd alrahman alzajaji, tahqiqu: eali tawfiq alhamdi, dar al'amla, 'iirbid, 2010m .
sharah almufasali: abn yaeishu, dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan, 2001m, ta1-
tabaqat fahawl alshueara'a: abn salam aljamhi, mawqie alwaraqi, du. Ti -
-eilm alllught almueasirat muqadimat watatbiqatun: yahyaa eababinatun, wamanat alzaebi, dar alkitab althaqafii, 'iirbidu, 2005 .
-eunf alllught: jan jak lusrikli, altarjamata: muhamad badway, murajaeata: saed lilsaalihi, almunazamat alearabiat liltarjamati, bayrut, ta2/ 2006 .
-lisan alearabi, llelamt abn manzur 'abu alfadl jamal aldiyn muhamad bin makrama(t711h), aetanaa bitashihihi: 'amin mahmad eabd alwahaabi, wamuhamad alsaadiq aleabydy, ta3, dar 'iihya' altarathi, bayrut lubnan, (d.t (

-maqayis alllught: abn farisa, murajieat 'anas muhamad alshaami, dar alhadithi, alqahirati, 2008 .
-nazariat al'afdaliat alllughwyat: 'ahmad eabd almajid alqaysi, dar alfikari, eaman, ta01 2017
-afaq jadidat fi dirasat alllught waldhuhna: nieum tshumiski, altarjamatu: hamzat bin qublan almuzaynaa, almajlis al'aelaa lilthaqafati, alqahirati, 2005 .
-al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwayn: abn alianbari, almaktabat aleasriati, bayrut, 2003m, t 1 .
-qawaeid thwylyt lllght alerbyt, muhamad ealiin alkhulii, dar alfalah - al'urduni, 1999 mi . albuhuthu

Research

-nzryt alafdlyt alllghwyt -dirasat tasylyt fi alturath alnhwy alerby, rzayqyt mahmud, bahth ;majalat almieyar, e 26 - maj 63
-Hoda Najat Rashid, Pragmatics and Grammatical Methods (Dr. Khaled Milad as a Model). Tikrit University Journal for Humanities, Volume 31, Issue (7), 2024